

## دعوى

القرار رقم (VD-2021-645)

الصادر في الدعوى رقم (V-2020-27215)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية

القيمة المضافة في مدينة الدمام

### المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - المدة النظامية - عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر تقبله الدائرة يوجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - عدم التزام المدعي بتقديم دعواه خلال المدة النظامية مانع من قبول الدعوى - رفض الدعوى شكلاً لعدم تقديمها خلال المدة النظامية.

### الملخص:

اعتراض المدعي على قرار الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك بشأن إعادة التقييم النهائي لفترة الربع الرابع لعام ٢٠١٨م - دلت النصوص النظامية على أن الدعوى إذا لم تقدم من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، يتعين رفض الدعوى شكلاً، وأن عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر تقبله الدائرة يوجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - ثبت للدائرة: عدم حضور المدعي ولا من يمثله دون عذر رغم ثبوت تبلغه نظامياً، وأن الدعوى تم تقديمها بعد قوات المدة النظامية - مؤدي ذلك: رفض الدعوى شكلاً لقوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة: (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية،  
الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:  
في يوم الأحد ١٦/٠٧/١٤٤٢هـ الموافق ٢٨/٠٢/٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام،...وذلك

للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٠٢٠-٢٧٣١٥) بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٠.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية رقم (...) بصفته مالك مؤسسة ... بموجب السجل التجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على إعادة التقييم النهائي لفترة الربع الرابع لعام ٢٠١٨م، ويطلب إلغاء قرار المدعى عليها.

وحيث أوجزت المدعى عليها ردها فيما يلي: «نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه «يصبح قرار الهيئة محصناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (٢) «إذا لم يُقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إطالة اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه ...»» وحيث أن اشعار الإلغاء التلقائي والمتعلق بالفترة الضريبية الربع الرابع لعام ٢٠١٨م صدر بتاريخ ١٧-٠٨-٢٠٢٠م، وتاريخ تظلم المدعى أمام لجنة الفصل هو ٠٥-٠١-٢٠٢٠م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً وعليه وبمضي المدة وغير قابل للطعن من الناحية الشكلية يضحى القرار الطعن محصناً بمضي المدة وبما يليه فيه بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الأحد ١٦/٠٧/١٤٤٢هـ الموافق ٢٨/٠٢/٢٠٢١م، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث حضرت المدعى عليها ولم يحضر المدعى رغم تبليغه بموعده هذه الجلسة وطريقة انعقادها ولم يرد منه أي عذر مانع من حضورها، ومشاركة ممثل المدعى عليها (... ) وبما واجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار، وبناء عليه أخلت الدائرة القاعدة للمداولة وإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣/٢١١/١٤٣٨) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠٢١هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث **الشكل**: لما كان المدعى يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن إعادة التقييم النهائي لفترة الربع الرابع لعام ٢٠١٨م وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع

يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/٢٤٨/١١/٢) وتاريخ ١٤٢٠، حيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالاعتراض خلال (٣٠) يومًا من تاريخ الإخطار به وحيث نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يومًا من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (٦٥) يومًا من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (ستين) يومًا دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٦٥) يومًا دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي:

- ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.
- ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل، حيث أن الثابت أن المدعي تبلغ بالقرار في تاريخ ١٧/٨/٢٠٢٠م، وقدم اعتراضه بتاريخ ٥/١٠/٢٠٢٠م، مما تكون معه الدعوى قدّمت بعد فوات المدة النظامية وفقًا لما نصت عليه المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يومًا من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (٦٥) يومًا من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضي مدة (ستين) يومًا من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٦٥) يومًا دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي:

  - ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.
  - ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل.



## القرار:

وبناء على ما تقدم وعملاً بأحكام الاتفاقية الموددة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية

### قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

- عدم قبول الدعوى المقامة من مؤسسة ... سجل التجاري رقم (...) شكلاً لفوات

المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلَ الله وسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**